TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Justice in Western Political Thought (John Rawles model)

Asst.Pof.Dr. Shtewi Abd Mutar*
Tikrit University- College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 1 June 2019
- Accepted 13 June 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- John Rawls
- Justice
- social institutions
- Political Thought

Abstract: John Rawls is one of the most prominent Western philosophers of contemporary political thought in the 20th century. Through his writings he tried to establish the foundations on which the theory of justice was built in practice and in order to achieve and establish the foundations of justice among peoples. Justice is one of the most important values of civil society, The conflicts of individuals in all their colors and controls the laws of civil society and the construction of the theory is consistent with the results of the public beliefs of what is fair and what is not fair and makes this theory a pattern stands on what is said by the doctrine of public utility and the consequences of a process that can serve as a framework for social life valid and John Rawls believes that justice is the first virtue of social institutions, as is the truth of intellectual systems. Whatever the theory is elegant and economical, it has to be rejected if it is not so honest. The rules and institutions, however efficient and well-formed, must be reformed or revoked if they are unfair.

* **Corresponding Author:** Shtewi Abd Mutar**, E-Mail:** shtewi.abed@tu.edu.iq **,Tel:** 00964 7701830768 **,**
Affiliation: Tikrit University - College of Political Science

العدالة في الفكر السياسي الغربي (جون راولز إنموذجاً)

أ.م.د. شتيوي عبد مطر

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 1/حزيران/2019
- القبول : 13/حزيران/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الكلمات المفتاحية :

- جون راولز
- العدالة
- المؤسسات الاجتماعية
- الفكر السياسي

الخلاصة : يُعد جون راولز من أبرز فلاسفة الفكر الغربي السياسي المعاصر في القرن العشرين، حاول عبر مؤلفاته ترسيخ الاسس التي بنيت عليها نظرية العدالة بأبعادها تطبيقاً وعملاً من اجل تحقيق أسس العدالة بين الشعوب إذ تعد العدالة من أهم قيم المجتمع المدني بل قيمة جوهرية تدعم الفصل بين صراعات الأفراد على مختلف ألوانهم وتضبط شرائع المجتمع المدني وبناء نظريه تتفق نتائجها مع المعتقدات العامه بما هو عدل وما هو غير عدل وذلك يجعل من هذه النظريه نسقا يقف ازاء ما يقول به مذهب المنفعة العامة وان يترتب عليها نتائج عمليه تصلح ان تكون اطاراً لحياة اجتماعيه صالحة ويرى "جون راولز" أن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية. ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفوءة وجيدة التشكيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة.

المقدمة :

تعد العدالة منعطفا نوعياً بالغ الأهمية في مسيرة التاريخ الفكري والحضاري للإنسان، لكونه أحدث أسهام منقطع النظير في ميدان الفلسفة السياسية ورجة عميقة في بنية الوعي البشري ذلك أن العقل المعاصر لم يعد يقنع بأنماط الإجابة التي قدّمتها النظريات الكلاسيكية وسلطة الخطاب الإيديولوجي ويعد الفيلسوف "جون راولز"من أبرز فلاسفة الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وفي أوربا عامة؛ فقد أثارت كتاباته كثيراً من القضايا المتداولة على الساحة الدولية اليوم ، وقد حاول جون راولز، عبر مؤلفاته، ترسيخ الأسس التي بُنيت عليها النظرية الليبرالية بأبعادها المختلفة، إذ إنه أكَد على الحرية الفردية وتنمية قدرات الإنسان الذاتية واهتم راولز بمسألة تأسيس العدالة في الفكر السياسي

الغربي، فمجرد إيجاد مبادئ للعدالة مصاغة بوضوح ومقبولة لدى الجميع يتم الإقرار بها من المجتمع شعوباً وحكاماً، تضبط شرائع المجتمع المدني. وبناء عليه، سعى "راولز" إلى وضع تنظير سياسي اجتماعي أخلاقي يدعم استقرار المجتمعات على نحو متكافئ ومتساو.

أولاً- أهمـية البحـث

يكتسب موضوع البحث أهميته من خلال توضيح ما قام به جون راولز في مجال تأسيس نظرية العدالة من اجل القيام نظام ديمقراطي عادل ومستقر حيث تأسست نظريته على بناء نظرية تتفق نتائجها مع معتقداتنا العامة بما هو عادل وما هو غير عادل وكذلك يجعل من هذه النظريه نسقا يقف ازاء ما يقول به مذهب المنفعة العامة ويترتب عليها نتائج عمليه تصلح ان تكون اطارا لحياتنا الاجتماعية وموجهه لسياستنا الاقتصادية، حيث تعدّ العدالة مقولة أساسية في الخطاب الفكري السياسي الغربي تحُول دون صراعات الأفراد على مختلف ألوانهم واشكالهم وبسط نظرياته الفكرية على العالم بكل ما أتيح له من وسائل.

ثانياً- منهجية البحـث

منهجيه البحث المتابعه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال البحث والتقصي في ما قدمه جون راولز عن العدالة في كتاباته المختلفة الادبيات الشارحة له سواء المؤيدة أو الناقدة لافكاره ونظريته في العدل كذلك التعريف بأهم المبادئ الفكرية حول نظرياته والمفاهيم المتعلقة بها كالأخلاق والمنفعة والعدالة خارج الحدود الوطنية ومن ثم الخروج باستنتاجات حول افكاره في البحث عن العدالة في الفكر السياسي الغربي.

ثالثاً- فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من ان جميع افكار راولز هي أفكار تطمح لأن تكون واقعية وهي افتراضية تسعى الى الوصول الى هدف للمجتمع وللدولة وللشعوب إذ حاول عبر مؤلفاته ترسيخ الأسس التي بنيت عليها نظرية العدالة بأبعادها المختلفة ، فبمجرد إيجاد مبادئ للعدالة مصاغة بوضوح ومقبولية لدى الجميع يتم الاقرار بها من المجتمع شعوباً وحكماً تضبط شرائع المجتمع يتم من خلالها دعم استقرار المجتمعات على نحو متكافئ ومتساو.

رابعاً- إشكالية البحث

تتلخص اشكاليه البحث في طرح سؤال : هل يمكن تطبيق مبادئ نظريه جون راولز في العدالة في المستوى العالمي من اجل تحقيق العدالة بين الشعوب المختلفة ؟

رابعاً- هيكلية البحث

لغرض الاحاطة بالبحث قمت بتقسيمه الى مبحثين تناولت في المبحث الأول المفاهيم المقاربة وقد قسمته الى مطلبين تناولت في المطلب الأول التعريف بالعدالة لغة وأصطلاحاً والمطلب الثاني العدالة والاخلاق والمنفعة وخصصت المبحث الثاني لنظرية العدالة وهو الآخر قسمته الى مطلبين درست في المطلب الأول نظرية العدالة في فكر جون راولز أما المطلب الثاني خصصته للعدالة خارج الحدود الوطنية في فكر جون راولز وكانت لنا خاتمة تضمنت اهم النتائج .

والله ولي التوفيق

المبحث الأول

المفاهيـــــــــم المقاربـــــــة

في منتصف القرن العشرين، قام راولز بدراسة مجموعة من القضايا التي سرعان ما قادته إلى الأفكار الأساسية التي تشكل نظرية جديدة في العدالة الاجتماعية، ومن ثم، أسفرت جهوده عن إصدار كتابه "نظرية العدالة"1971م. وكان لهذا العمل تأثير جوهري مباشر على الفلسفة السياسية في الأوساط الأكاديمية وغير الأكاديمية، إذ ثارت جملة من التساؤلات التي تميزت بكثافتها أكثر مما أثارته أية نظرية أخرى في العدالة الاجتماعية خلال القرن العشرين، وقد أطلق "راولز" على نظريته اسم "العدالة كإنصاف."

وإلى حدود عام 1971، كانت الفلسفة الأنجلوساكسونية* خاضعة للفكر التحليلي مكرسة بذلك للمنطق الفلسفي الإبستومولوجي*، أما الفلسفة السياسية، فكانت غير مؤثرة تأثيرا عميقا في التقليد الأنجلوساكسوني، حيث بقي المذهب النفعي هو المؤثر من الناحية الأخلاقية والسياسية؛ إلا أنه مع نظرية راولز للعدالة عرفت الفلسفة السياسية تجديدا وتحديثاً وفي هذا المبحث سنتناول التعريف بالعدالة لغة واصطلاحاً في المطلب الأول ومن ثم نتناول مفاهيم العدالة والاخلاق والمنفعة في المطلب الثاني .

المطلب الأول

التعريف بالعدالة لغة وأصطلاحاً

أولا – العدالة لغةً :

العدالة في اللغة هي مصدر لفعل عدل يعدل هذا الجذر في معاجم اللغة هو نقيض الجور كما في قوله تعالى " فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا " [1]، وقيل العدل ما قام في النفوس فهو مستقيم[2].

والعدل من الفعل عدل يِعدلُ عدلاً ، وقد يذكر به ويراد به الفعل، ويذكر ويراد به الفاعل، إذا أستعمل في الفعل على ما قيل توفير الحق واستيفاء الحق منه، وأما إذا استعمل في الفاعل فهو فاعل هذه الامور، وأن ضد العدل الجور أي نقيضه، ويقال قوم جورة أي قوم ظلمة [3].

وورد في (تاج العروس) من (جواهر القاموس للزبيدي) قوله في العدل لغة : هو الأمر المتوسط بين الافراط والتفريط ، وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة المساواة بين الأشياء غير المتساوية[4]،والاعتدال والاستقامة وهو الميل إلى الحق[5].

([1]) القرآن الكريم ، سورة الحجرات الاية (9).

([2]) سميرة دخيل الله محمود الأورزدي ، **العدل في النحو العربي**، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة أم القرى ، كلية علوم اللغة ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٦ ،ص١٤.

*الأنجلوسكسونية :هو مصطلح يعبر عن مجموعات الشعوب الجرمانية التي جاءت من وسط وشمال أوروبا واستقرت في بريطانيا في القرنين الخامس والسادس الميلادي : **أصل البلدان الأنجلو سكسونية وتاريخها** : منشور على الموقع الالكتروني :

https://ar.thpanorama.com/articles/cultura-general/pases-anglosajones-origen-e-historia-caractersticas-y-lista.html

* الابستمولوجيا : هو مصطلح استخدم لأول مره من قبل الفيلسوف الاسكتلندي جيمس فريدريك فيرييز لوصف فرع من فروع الفلسفة المعنية بطبيعة ونطاق المعرفة ركز على تحليل طبيعة المعرفة ومدى ارتباطها بمختلف المفاهيم مثل الحقيقة والاعتقاد والتبرير. **مصطلح الابستمولوجيا** : مؤسسة مؤمون بلا حدود منشور على الموقع الالكتروني : https://www.mominoun.com/articles

([3]) جابر زايد السميري، **لفت النظر لما في مفهوم العدل الالهي عند المعتزلة من المآخذ والخطر على العقيدة** والنظر، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) ،المجلد الخامس عشر، العدد الاول، غزة ، ٢٠٠٧ ،ص١٣٧

([4])مراد وهبة، **المعجم الفلسفي** ، ط٥ ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ،ص ٤٠٥.

([5])علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات** ، د.ط ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٣٨ ،ص ١٢٨.

وحتى فعل عدل في "عدل عن" بمعنى تخلى عن فعل ، أو تراجع عن القيام به ، إنما يفيد معنى التفكير بالأمر ووزنه قبل القيام به إلى درجة رجحان العدول عنه ... وعكس العدل هو الجور والظلم وليس الـ "لا . [1]

ثانياً – العدالة اصطلاحاً :

في البداية أن العدالة هي من المصطلحات التي لا يوجد عليها اتفاق كغيرها من المصطلحات ولا يمكن ادراك معناها إلا من خلال الإطار العام للمجتمع الإنساني، لأن كل مجتمع له أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة به.

سقراط يعرف العدالة: ((هي الفضيلة الاجتماعية وأن وسيلة تحقيقها هي إطاعة قوانين الدولة التي تحمي من العبودية))[2].

وأن الفرد حسب رأيه لا يكون صالحا إلا إذا رضخ للقوانين حتى وأن كانت سيئة ، وإن التعريف العام لمعنى العدالة كما عرفت في عصور الانسان المختلفة بأنها لا تزيد عن كونها "إعطاء ذي حق حقه" وهذا التعريف العام يضم في جوانبه تحقيق العدالة بين الأفراد من جهة والمحافظة على حقوقهم الطبيعية من جهة اخرى.

وبهذا يمكن القول أن العدالة ترتبط ارتباطا وثيقا بالميدان السياسي للدولة وذلك عن طريق القضاء، فكلما اقتربت النظم والقوانين من مفاهيم العدالة، كلما كان القضاء عادلا ومن ثم سوف ينعكس ذلك على عدالة النظام السياسي.

([1])عزمي بشارة، **مداخل بشأن العدالة سؤال في السياق العربي المعاصر**، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية ، العدد ١ ،المجلد الأول ، الدوحة ، ٢٠١٣ ، ص ١٠.

([2]) ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٧.

كذلك العدالة هي ((التعبير الصادق عن الشعور بالمساواة الحقيقية والسعي الى تأكيدها في واقع الحياة . أو هي امتلاء النفس بالشعور بالمساواة الواقعية التي تعني بالظروف الخاصة والجزئيات الدقيقة وتقتضي التماثل في المعاملة للحالات المتماثلة في ظروفها وتفصيلاتها))[1] .

وتتميز العدالة عن العدل في ان فكرة العدل تقوم على اساس المساواة المجردة التي تعتد بالعموميات وبالأوضاع الغالبة ، اما فكرة العدالة فتقوم على المساواة الحقيقية التي تعبأ بالظروف والجزئيات الواقعية.

ثالثاً– المفاهيم المقاربة

(الفطرية والعدالة) بمعنى أن طبيعة الخلقة البشرية تختزن معنى العدالة وإدراكها، ولو بصورتها المبدئية والأولية، وإمكانية العمل بها وبلوازمها كذلك مفهوم **(الإنسانية والعدالة)** أي أن مفهوم العدالة هو مفهوم غير قابل للاحتباس في إطار فئوي، أو طائفي، أو عرقي، أو جغرافي، أو قومي... وإنما هو مفهوم عابر لجميع تلك الحدود والحواجز المصطنعة، كذلك **(العدالة والشمولية)** والتي تعني أنه يشمل جميع المجالات الاجتماعية والفردية، النفسية والخارجية (الواقع الخارجي)، ومختلف الميادين السياسية، والأسرية، والإدارية، والمالية، والقانونية، والتربوية، والأخلاقية، والعلمية....[2]

([1]) عبد الباقي البكري ، **مبادئ العدالة ، مفهومها منزلتها ووسائل ادراكها** ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، تصدرها كلية القانون جامعة بغداد عدد خاص مايس ، 1984، ص68 .

([2]) محمد شقير ، **ماهيّة العدالة والجوهر الأخلاقي** ،متاح على الموقع الالكتروني :

http://www.albadeeliraq.com/node/995:

المطلب الثاني

العدالة والاخلاق والمنفعة

أولاً – العدالة والأخلاق :

أصدر (راولز) كتابه الليبرالية السياسية في (١٩٩٣)، حيث عالج فيه قضية سياسية اساسية، وطرح سؤالا مفاده : كيف يمكن لمعتنقي المذاهب الدينية المؤسسة على سلطة دينية، الكنيسة أو الإنجيل مثلا، اقرار مفهوم سياسي وجيه في العدالة يعزز نظاما ديمقراطيا عادلا؟ ومن جهة أخرى كيف يمكن للمجتمع الديمقراطي العادل آن يحافظ على استقراره؟ بمعنى أن يكون قادرا على البقاء عبر الزمن وان يضمن دعم مواطنيه الذين يظلون منقسمين بسبب مذاهبهم الدينية والفلسفية والأخلاقية[1] ."

يدرك (راولز) أن دفعه من اجل مذهب اخلاقي واحد وشامل وموجه لجميع شؤون الحياة، لن يكون عمليا في ظل وجود هذا الخضم الواسع ممن يعتقدون في مذاهب أخلاقية ودينية، وفلسفية مختلفة ، اذاً فالمشكلة التي يتناولها في نقاشه لليبرالية السياسية، تتمثل في مدى إمكانية تحقيق "مجتمع مستقر وعادل" أو مجتمع يتعايش فيه المواطنون، ويقرون بمبادئ الديمقراطية الدستورية، وبدلاً من مقاربة أخلاقية أو فلسفية واحدة وشاملة، لذلك نراه يدعو الى "مفهوم سياسي للعدالة" كأساس للمجتمع [2]."

ويقول (راولز): "لرؤية مجتمع جيد التنظيم يكون موحداً ومستقراً، قدم فكرة اساسية أخرى من الليبرالية السياسية ملائمة مع فكرة المفهوم السياسي للعدالة، وهي فكرة الإجماع المتشابك

([1])John Rawls, **Political Liberalism**, (New York, Colombia University Press, 1993), P. 133

([2]) ستيفن ديلو وليموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني** : ترجمة ربيع وهبه ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة، 2010،ص 542

للمذاهب الشاملة المعقولة، في مثل هذا الإجماع، تقوم المذاهب المعقولة بتصديق المفهوم السياسي، كل من وجهة نظره الخاصة" بالإضافة الى ذلك ان النفعيه كانت هي النظريه السائدة في الفلسفة الغربية في مجال تنظيم العلاقة بين الفلسفة والأخلاق وانطلق راولز في انتقادها من اعتقاده بان العدالة كإنصاف بين المواطنين المنخرطين في التعاون الاجتماعي حيث تمتع الاشخاص بما يدعوها بالقوتين الاخلاقيتين وهما[1]:

١. **القوة الأولى هي القدرة على الحس بالعدالة:** وهي القدرة على الفهم والتطبيق والعمل انطلاقا من مبادئ العدالة السياسية التي تعين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي .

٢. **القوة الثانية هي القدرة على تحصيل مفهوم للخير:** أي القدرة على حيازة مفهوم للخير، ومراجعته، ومتابعته العقلانية ، وهذا المفهوم هو مجموعة منظمة من الغايات النهائية والمقاصد التي تعين مفهوم الشخص لما هو قيم في الحياة الإنسانية، أو لما يعتبر حياة ذات قيمة كاملة.

ومن الانتقادات التي وجهت لراولز في نظرية العدالة نظرية "مايكل ساندل" في كتابه في كتابه: "الليبرالية وحدود العدالة" ، حيث ينطلق "ساندل" من النظر في مدى صحة المقولة التي ترى أن المجتمع الليبرالي مجتمع يحرص على عدم إملاء أي طريقة معينة في الحياة على أفراده، لهم أكبر حرية ممكنة في تحديد القيم التي يتبنونها والغايات التي يسعون إليها في الحياة. وعلى الرغم من أن ساندل رأى أن ليبرالية راولز مدينة في معظم آرائها الفلسفية، كما أنها جاءت معارضة للتصورات النفعية من حيث قولها بأسبقية الحق على الخير؛ فإنه رأى عيب هذه الليبرالية المعاصرة في

(1) ستيفن ديلو وليموثي ديل، مصدر سبق ذكره ، ص244.

كونها لم تأخذ بعين الاهتمام مسألة الجماعة، بل اهتمت بتفرد الذات بشكل قبلي بمعنى أن لا ذات عند راولز إلا الذات التي يفترض مسبقا أنها منفردة بنفسها؛ لكن الذات ، كما يراها ساندل، هي ذات مجسدة ضمن نسيج من العلاقات الاجتماعية والإنسانية[1].

أما "أمارتيا صن" فقد أقر، عند نقده لراولز، بأن مفاهيمه الأساسية ظلت تقدم له الكثير عند بحثه في مشكلة العدالة،وبأن أعمال راولز تعد تحولا مهما في الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة، يقول "صن" (لا يسعني البدء بانتقاد رولز من دون الإقرار أولا بعظيم أثره في فهمي الخاص للعدالة والفلسفة السياسية عموما وعظيم الدين الذي أدين له به فقد أشعل في نفسي جذوة الاهتمام الفلسفي بموضوع العدالة) [2].

أن الربط القوي والمبرر بين (الحس بالعدالة عقلانيا) و(تحصيل الخير اخلاقيا) هو جوهر اضافة (راولز) لمجال الفلسفة السياسية الأنجلو ساكسونية والعالمية ، وانطلاقا منه ينتقد الفلسفة النفعية التي كانت سائدة بإسهاماتها في هذا المجال والتي كانت تتبنى شعارها الشهير "اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس". وهي قائمة على فكرتين أساسيتين:

الأولى– أن عواقب افعالنا سبيل تقويمها الأخلاقي .

والثانية– يتوجب على المرء أن يقوم العواقب ويحكم عليها وفق قدر السعادة الناتج عنها[3] ."

([1]) مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد، مراجعة الزبير عروس وعبد الرحم بوقاف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ـ لبنان، 2009 ،ص 35.

([2])أمارتيا صن، **فكرة العدالة**، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ش. م. ل.، 2010،ص99.

([3]) كولن فارلي، **مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة**، ترجمة ، د. محمد زاهي بشير المغربي، د. نجيب المحجوب الحصادي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٨، ص ٣٩.

ويؤكد الحس الأخلاقي عند (راولز) أن حسابات الرفاهية التي يقول مذهب المنفعة لم تشمل بشكل ملائم جميع نواحي العدالة كما نفهمها، فمثل تلك الحسابات لم تقدم مفهوما كافياً عن فكرة الإحترام الأساسي للشخص، وقد تصل الى توزيعات للموارد لا تكون لصالح ذوي المرتبة الدنيا في المجتمع [1]."

وهكذا نلاحظ ان " راولز" يريد انتاج نظرية فلسفية اكثر فائدة من النفعية، وتكون اكثر انسجاما مع المشاعر الأخلاقية ، مؤكداً ان العدالة الإجرائية هي اساس نظريته، مما يعني ان النتيجة المحصل عليها لن تكون عادلة الا اذا كان الإجراء نفسه عادلا ومن هنا نجد أن أساس البحث والتنقيب الذي قام به راولز هو لضرورة البحث عن مفهوم جديد للعدالة من خلال الأخذ من نظريات التعاقد الاجتماعي، ما يفيد عقلانيتهم في التجريد لهذا النظام السياسي العادل في بعده الميتافيزيقي وتجاوزهم في نفس الوقت إلى مستوى أسمى قائما على التجسيد الواقعي لهذه الفكرة الأخلاقية واقعيا وبشكل ملموس والأهم أن تكون الفكرة في متناول بشر عاقلين حتى يحسنوا تطبيقها وممارستها أحسن ممارسة.

ثانياً – العدالة والمنفعة :

المنفعة أو النفعيةمذهب فلسفي في الأخلاق، مفاده تقويم الأفعال بمقدار ما تنتجه من منافع، وفق مبدأ السعادة الكبرىويعني ، ضرورة سعي الإنسان إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من المنفعة، وبما أن راولز كان واعيًا لذلك الكم الهائل من الأفكار التي تتناول العدالة الاجتماعية، وتركز على مفاهيم الاستحقاق والاحتياج، غير أن الهدف الرئيس من نقده، كان يتمثل في مذهب المنفعة الذي صار – من وجهة نظره – يهيمن على النقاشات التي ما فتئت

([1])غنار سكيريك ونلز غيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢، ص926 .

تدور – بشكل مكثف – حول المؤسسات الاجتماعية والسياسية، حتى أدى ذلك إلى استبعاد الاهتمام الجاد بأي مناهج تفكير بديلة، لقد طرح راولز عدة إشكاليات بشأن نظرية المنفعة منها:

أولًا: قال إن مذهب المنفعة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية؛ ففي بعض الحالات، ربما يحصل أن تتحقق السعادة لأغلبية الناس، بحرمان أشخاص قلائل من حرياتهم؛ فإذا كان المكسب من السعادة التي تتحقق لأغلبية الناس أكبر من حرمان بعض الأشخاص من سعادتهم، يبرر مبدأ السعادة القصوى – عندئذ – فقدان الأقلية لحرياتهم ، وتبعاً لرأي راولز، هذا الاحتمال يكفي بحد ذاته لبيان عدم كفاية مبدأ السعادة القصوى[1]، فمن غير الممكن أن تتصور رفاهية الأغلبية قائمة على تجاهل الأقلية، وتسخيرها من أجل تحقيق هذه الرفاهية، وهي لا تبالي بسعادة الفرد، وتضحي به باسم الرفاه الجمعي فالتضحية بالعدالة في سبيل الصالح العام، يعد عدم احترام لاختلاف الأشخاص[2].

ومن انصار هذا الراي في المنفعة سبيل إلى تحقيق السعادة جون ستيوارت والذي ميل في كتابه النفعية بقوله " للنظرية النفعية النافع ليس أداة بل يدل على أمر اخلاقي يتمثل في السعي لتحقيق أكبر سعادة ممكنة لأكبر عدد من الناس"[31].

أن النفعية لا تأخذ بالاعتبار الطريقة التي توزع المجموع الإجمالي للإشباعات بين الأفراد فهي تهتم بالموازنة الصافية للإشباعات فحسب، وما دام توزيع الإشباعات والمنافع لا يهم ، فلا شيء يمنع أن تبرر خسائر البعض بمكاسب الآخرين، وأن يجد انتهاك حرية مجموعة صغيرة تبريره في سعادة أكبر بالنسبة إلى مجموعة كبيرة، بالتالي في المذهب النفعي لا شيء يمنع –

---

(1) ديفيد جونستون، **مختصر تاريخ العدالة**، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسة عالم المعرفة، العدد 387، إبريل 2012م، الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2012م، ص 236.

(2) عادل صابر راضي، **الفكر اللّيبرالي السياسي المعاصر**: جون رولز أنموذجا، مجلة الفلسفة، العدد العاشر، 2013م، ص 93.

(3) جون سيتوارت ميل : **النفعية** ، ترجمة – سعاد شاهرلي حرار ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2012 ، ص23.

مثلًا – من أن يكون مجتمع الرق مجتمعا عادلاً، إذا لم تكف العدالة شيئًا آخر سوى دالة المنفعة الجماعية[4].

ثانيًا: يرى راولز أن مذهب المنفعة يستند إلى تصور أحادي لمفهوم الخير؛ فالنفعية بتعاملها مع السعادة بمقياس فردي ومطلق لرفاهة البشر، تفشل – في رأي راولز – في أن تعطي الاهتمام المطلوب لحقيقة أن لدى البشر اهتمامات متشعبة، وأنهم يسعون إلى غايات متشعبة، ويمكن ألا تكون السعادة سوى غاية واحدة من بين تلك الغايات.

ومن وجهة نظر راولز: من المهم معرفة أن لدى البشر أشكالًا متنوعة من التصورات عن الخير، ربما يعتقد بعض الناس أن الحياة السعيدة هي أفضل الأهداف التي يطمح إليها الإنسان، بالتالي ينبغي أن تكون كل الأهداف أو الغايات الأخرى في الحياة، أشياء ثانوية بالمقارنة بهدف السعادة.

وربما عد آخرون حياة الاستقامة – بما يتوافق مع تصور محدد عن تلك الفضيلة – هي أفضل أشكال الحياة البشرية، وإن كان ذلك على حساب السعادة، وربما يؤمن آخرون بأفكار مختلفة عن الأهداف التي تصلح للارتقاء بالحياة البشرية.

يعتقد راولز أن مذهب المنفعة لا يأخذ بنظر الاعتبار بالأشكال المتنوعة من أهداف البشر أو تصوراتهم عن الخير، وهكذا، يخفق ذلك المذهب في إبداء الاهتمام اللازم بالقدرة البشرية المميزة، التي تتيح لنا أن نمارس الحرية في تكوين نظرة تعددية في أنفسنا، وتنميتها ضمن إطار التصورات الصحيحة للخير.

ثالثًا : جعل المذهب النفعي العدالة وسيلة لتعظيم المجموع الإجمالي للإشباعات الفردية، بالتالي فإن المذهب النفعي يتجاوز – دون وجه حق – المستوى الفردي نحو المستوى الكلي، وكأن المجتمع ليس سوى فرد واحد، وهذه فكرة خيالية محضة؛ لأنها تتجاهل تعددية الأشخاص

---

[4] مراد ديالي، **حرية - مساواة - اندماج اجتماعي**: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، ط 1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، ص 90.

والتنوع البشري، وحق كل فرد في متابعة رغبته العقلانية وتحقيقها؛ أي أن تعددية الأشخاص – عند راولز – ليست مأخوذة على محمل الجد عند النفعيين[2].

مما تقدم نرى إن مقاربات راولز لتصور العدالة ظلت محدودة السياق المجتمعي الليبرالي والديمقراطي الغربي ، حيث إن مبادئ العدالة يجب أن تحكم التخصيص للحقوق والواجبات وذلك إن المادة الأولية لمبادئ العدالة الاجتماعية هي البنية الأساسية لمجتمع المؤسسات وان ما نفهمه عن مؤسسة العدل أنها نظام عام من القواعد التي تحدد المناصب والمواقع بحقوقها وواجباتها والقوة والحصانة وغير ذلك ونجد إن وجه القصور في موضوعنا هذا هو أننا في أغلبه نناقش مبادئ العدالة التي تنظم مجتمعا جيد التنظيم وفيه نفترض أن كل شخص عليه أن يتصرف بعدالة ويؤدي دوره في مساندة مؤسسات عادلة وهي آفاق خيالية في عالم افتراضي فلا مناص للحديث عن نظرية العدالة في غياب المساواة بين الأفراد والحرية الأساسية التي توحدهم وتوحد رؤاهم وهو ما لانجده حتى في المجتمعات الحديثة .

---

[2] مراد ديالي، **حرية - مساواة - اندماج اجتماعي**، مصدر سبق ذكره ، ص 89.

المبحث الثاني
نظـــــــرية العدالـــــــــــة

يؤكّد راولز أن كل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لصالح رفاهية المجتمع، لهذا السبب تنكر العدالة أن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحاً من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين، إنها لا تسمح بالتضحيات المفروضة على بعضهم مقابل مجموع أكبر من المنافع يتمتع بها الأكثرية ، لذلك في المجتمع العادل تُعد حريات المواطنين المتساوين راسخة فالحقوق المصانة بوساطة العدالة لا تخضع لمقايضات سياسية أو لحسابات تفاضلية في المصالح الاجتماعية، والشيء الوحيد الذي يبيح لنا الخضوع لنظرية خاطئة هو عدم وجود نظرية أفضل؛ وبشكل متناظر، يمكن احتمال اللاعدالة فقط إذا كان هذا ضرورياً لتجنب لاعدالة أكبر، وبما أنهما الفضائل الأولى للنشاط البشري، فإن الصدق والعدالة غير قابلين للمساومة[1].

كما إن المجتمع المنظم بشكل جيد هو ذلك النظام الاجتماعي الذي بلغ درجة كافية من الاكتفاء الذاتي وهو المجتمع الذي تتوافر فيه شروط التعاون المنصف بين المواطنين المعقولين والعقلانيين الذين يعتبرون أنفسهم أحرارا متساوين ، لهم تصور مشترك للعدالة، ويعترفون جميعا بمبادئها الأساسية، ويعلم كل واحد منهم بأن الآخرين يعترفون مثله بتلك المبادئ.

المطلب الأول

---

[1] جون راولز،**نظرية في العدالة** ،ترجمة ليلى الطويل .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١، ص6.

نظرية العدالة في فكر جون راولز

تعّد نظرية العدالة عند راولز أهم محاولة فلسفيّة بعد النظريات التعاقديّة في القرن السابع والثامن عشر، لبناء قاعدة نظرية صلبة للممارسة الليبرالية، فقد أكد أن هدفه هو تقديم تصور للعدالة يمكن من تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال (لوك) و(روسو) و(كانت) [2].

كذلك يقرر راولز أن العدل هو " الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفوءة وجيّدة التشكيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة .

ويعد راولز في كتابه الرائد "نظرية في العدالة " الذي يعد العمل الفلسفي الأفضل في القرن العشرين برأي أغلب النقّاد– مدافعاً عن المذهب الليبرالي بشقه الديمقراطي الاجتماعي.

لقد جادل "رولز" في كتابه أن معظم الحقوق والحريات والفرص الأساسية يجب توزيعها بشكل متساوٍ. لكنه سمح ببعض أنواع اللامساواة التي تكون قابلة للتبرير فقط إذا كانت ستجعل من هم أقل حظاً أسوأ حالاً ، إنه يفترض تساوي أو تكافؤ الفرص، ولكنه يفترض اللامساواة في النتائج وهدف "راولز" إلى تقديم تصور للعدالة يمكّن من تعميم ورفع مستوى تجريد نظرية العقد الاجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال "لوك" و"روسو "و"كانت". من أجل القيام بهذا لا يفكّر بالعقد الأصلي على أنه عقد لدخول مجتمع معين أو لإعداد شكل معين للحكومة. وبدلاً عن ذلك، إن الفكرة الموجهة هي أن مبادئ العدالة لبنية المجتمع الأساسية هدف أو موضوع الاتفاقية الأصلية. إنها المبادئ التي سوف يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون يهتمون بتحقيق مصالحهم الذاتية في وضع مبدئي من المساواة بحيث تحدد الشروط الأساسية لروابطهم. ويجب

---

[2] جون راولز ، **نظرية في العدالة** ، المصدر نفسه ، ص 38.

أن تنظم هذه المبادئ جميع الاتفاقيات الأخرى؛ فهي تعين أنماط الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها ، وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة يدعوها العدالة إنصافاً [1].

ولما كانت العدالة، باعتبارها إنصافاً، مفهوماً سياسياً حراً قائماً بذاته يصوغ القيم السياسية والدستورية الأساسية؛ فإن المصادقة عليه تشمل ما هو أقل بكثير مما هو موجود في عقيدة شمولية، سواء كانت دينية أو علمانية. إن الأمر يتمثل في كيفية صياغة مفهوم لعدالة في نظام دستوري، والذي ينطلق من فكرة الليبراليّة السياسية، بوصفها تعاقدا دستوريا، ومن مبدأ الشرعيّة اللّيبرالية؛ حيث إنّ السلطة السياسية تكون قابلة للتّبرير (لدى الآخرين بوصفهم أحرارا ومتساوين)، حين تُمارس طبقا لدستور يكون مُتوقعا أنّ أساسيّاته متمتّعة بالتأييد من جهة جميع المواطنين، في ضوء مبادئ ومُثل مقبولة لديهم على أنّها معقولة وعقلانيّة ، والتي اتّجهت نحو تركيب نظريّة في العدالة، جمعت بين الوفاء بمكاسب نظريّة التّعاقد (لوك – روس – كانط) مع خيار فلسفيّ آخر، يفضي إلى نقد المذهب النّفعيّ المهيمن على التيارات الفكريّة في أمريكا، كما حاولت بناء نظرية للعدالة في ضوء معطيات البنية الأساسيّة للمؤسّسات؛ الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة في المجتمعات الدّيمقراطيّة[1].

يحاول المذهب الليبرالي السياسي – بالأحرى الليبرالية الجديدة لدى راولز– أن يقدم عرضاً للقيم العظمى (العدالة كإنصاف، والمساواة السياسية، والحرية المدنية، والمساواة المنصفة في الفرص، والمشاركة التبادلية الاقتصادية، والأسس الاجتماعية لاحترام الذات عند المواطنين...) كذلك قيم العقل العام؛ أي القيم الناتجة عن التفكير المنطقي الملائم للمواطنين المتساوين، الذين يفرضون – كجسم تعاوني – قواعدهم على بعضهم، والمدعومة بعقوبات

---

[1] جون راولز، **في مفهوم العدالة**، تحقيق: محمد الهاشمي، مجلة مدارات فلسفية، العدد 13، الرباط، 2006، ص 63

[1] كمال عبد اللّطيف، **"الثّورات العربيّة - تحديات جديدة ومعارك مرتقبة"**، منشورات كليّة الآداب في الرّباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 61، الطّبعة الأولى، 2013، ص144.

تضعها سلطة الدولة. وقطعاً، لا يدخل في هذا الإطار الجمعيات أو المؤسسات كالكنائس والمساجد والجامعات والشركات ونقابات العمال.. إلخ؛ لأنها تعبّر عن عقل لا عمومي، عقل خاص[2].

تعد هذه القيم عملية حرة وقائمة بذاتها، يمكن فهمها وتأكيدها من دون افتراض وجود أية عقيدة شمولية خاصة. وللمواطنين، على نحو فردي وكجزء من حرية الضمير التي يتمتعون بها، أن يقرروا كيفية العلاقة بين قيم الميدان السياسي، تلك بالقيم التي رضوا بها؛ على أن يتمكنوا في ممارستهم السياسة أن يؤسسوا تأسيساً قوياً لجوهر الدستور في القيم السياسية، وأن توفر هذه القيم أساسا مشتركا وناجحا للتسويغ العام.

يرمي راولز، من وراء نظريته السياسية، إلى بعث الأمل في الليبرالية السياسية من جديد وإلى إحلال توازنات جديدة بين الحريات والحقوق والواجبات ؛ فالعدالة هي البلسم الذي يشفي الحداثة الليبرالية من دائها، وينجيها من أمراضها. فهناك نبرة متفائلة لدى راولز في أن تنفخ العدالة، بما هي إنصاف، روحا جديدة في الليبرالية وأن توفق بين متناقضات الحداثة والديمقراطية، بين الحرية والمساواة[3] .

وبما أن راولز سياسيّ ليبراليّ، فإنه لا يفرط في مبدأ الحرية بأيّ ثمن. ولا يمكن التضحية بالحريات الأساسية والفردية، حتى لو كانت في مصلحة الجميع؛ لأن من شأن ذلك التفريط أن يشرع الباب على مصراعيه للأنظمة التوتاليتارية والكليانية*، التي تتذرع بشتى المبررات، لمصادرة الحريات وهضم حقوق الإنسان. ومن ثَمَّ، فـ"لا يمكن تقليص الحرية سوى في سبيل الحرية"؛ ولكن راولز في الوقت نفسه لا يقبل الفوارق الناجمة عن توسيع النظام العام للحريات الأساسية ، وإن "الفوارق المقبولة والمستساغة أو المسموح بها هي تلك التي في مصلحة

---

[2] جان مارك فيري، **فلسفة التواصل**، ترجمة : عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط 1، 2006، ص 111

[3] ديفيد جونستون: **مختصر تاريخ العدالة**، مصدر سبق ذكره ، ص 152

الجميع؛ وما الظلم أو الجور ، في الحقيقة، سوى تلك الفوارق التي لا تعود بالفضل على الجميع، أي تلك التي تفيد البعض دون البعض الآخر[1]".

وقد أثرت عقلانية عصر التنوير في فكر جون راولز، في كثير من الموضوعات؛ فهي بالمقام الأول دعّمت الاعتقاد في مركزية الفرد وحريته، فبقدر عقلانية الإنسان ككائن رشيد يكون قادرا على تحديد مصلحته والسعي وراء منفعته الشخصية.

وفي كتابه "الليبرالية السياسية" المنشور عام 1993، يقدّم راولز إمكانية الاتفاق بين المواطنين، أحرارا ومتساوين، الذين يحملون وجهات نظر دينية وأخلاقية وفلسفية مختلفة تحمل مفاهيم متعددة للخير؛ فيقترح فكرة الإجماع المتشابك عن العدالة بين أولئك المواطنين، حيث يتفقون على مبادئ لا يختلفون بشأنها، مهما كانت طبيعة القيم والمبادئ التي يحملونها.

كما تناول جون راولز، في كتابه "قانون الشعوب وعودة إلى فكرة العقل العام" الصادر عام 1999، مفهوم الليبرالية ونقده للنفعية ، ويميز راولز بين الليبرالية بوصفها فلسفة تؤسس للحياة وكونها مبدأ شاملاً وبين الليبرالية من حيث هي مبدأ سياسيّ فقط؛ فإذا كانت الفلسفة الليبرالية تنطلق في تحديدها لما ينبغي أن يكون عليه النظام الاجتماعي والسياسي من تصور مسبق عن طبيعة الفرد والحياة الخيرة، نجد أن راولز اختار مقاربة سياسية لا تعتمد على أفكار مثيرة للخلافات عن طبيعية الإنسان أو المعتقدات الدينية أو الأخلاقية، فقد صرح بأن علينا أن نميز دائما بين المفهوم السياسي والعقائد المختلفة الدينية والفلسفية والأخلاقية[2].

ويؤكد راولز أن هذا النوع في العقائد الشاملة الموجودة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة "ليس مجرد حالة تاريخية سرعان ما تزول؛ إنه ملمح دائم للثقافة الديمقراطية العالمية، وفي حالات سياسية واجتماعية تؤمنها الحقوق الأساسية وحرية المؤسسات الحرة هذه السمة التي تتسم بها المجتمعات الديمقراطية المعاصرة لأنها تعبر عن التنوع البشري، ولا توجد هناك طريقة

---

[1] شيماء عبد العزيز الشامي **العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي** مقال نشر على الموقع الإلكتروني: https://www.mominoun.com/articles

[2] جون راولز: **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، ترجمة: حيدر الحاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، ص81.

* الكليانية : هي نظام سياسي ذو حرب واحد لا يقبل أية معارضة سياسية كليانية تحكم / سلطة - تفتقد الدولة الكليانية لحرية الرأي والفكر. شمولية، كلية، انظر معجم اللغة العربية المعاصر:http://www. almaany.com/ar/dict/ar-ar

سياسية للقضاء على هذه التعددية إلا بالاستعمال القمعي للسلطة السياسية بهدف إقامة عقيدة شاملة معينة يسميها راولز (واقع القمع) التي تتناقض مع الحريات الديمقراطية الأساسية[1].

ينطلق راولز من هذه الواقعية – واقعية التعددية المعقولة– في تحديد للبحث عن ماهية المبادئ العامة للعدالة التي يمكن أن يتبناها مواطنون أحرار متساوون، بغرض الإصلاح على معيارية معينة للوصول إلى مجتمع عادل يقر بها المجتمع؛ من دون أن يكونوا مضطرين للتراجع عن قناعاتهم أو توجهاتهم الخاصة.

إن الليبرالية السياسية عند راولز تتعلق، في المقام الأول، بالصراع الذي يرجع إلى مذاهب شاملة لا يمكن التوفيق بينهما، "وترى أنه على الرغم من أن مذاهبنا الشاملة غير قابلة بالتوفيق بينهما، ولا يمكن التوصل إلى حل وسط يستطيع المواطنون الذين يعتنقون مذاهب معقولة أن يشاركوا في تفكير عقلي من نوع آخر، وأعني هنا من نوع آخر، وأعني تفكيراً وفقاً لعقل عام يتمثل في تصورات سياسية للعدالة.

إذن، فالليبرالية السياسية عند راولز تنشأ من واقعتين: (واقعة التعددية المعقولة) من جهة, وواقعة أن السلطة السياسية في النظام الديمقراطي هي سلطة مواطنين أحرار ومتساوين بوصفهم كيانا جميعا من جهة أخرى, ومن هاتين الواقعتين تنشأ مسألة المشروعية السياسية[2].

---

(1) ينظر: جان مارك فيري، **فلسفة التواصل**، مصدر سبق ذكره ،ص 122

(2) عارف عادل مرشد ، **الليبرالية السياسية عند جون راولز**،منشور على الموقع الالكتروني :
http://www.culture.gov.jo/sites/default

المطلب الثاني

العدالة خارج الحدود الوطنية في فكر جون راولز

بعد أن عرضنا للفكرة الرئيسة التي دعا إليها راولز(نظرية العدالة)، وخلص إلى فكرة (العدالة كإنصاف)، التي عّدها الانموذج الأمثل للمجتمع المحلي، بهدف تحقيق العدالة السياسية، تعرض إلى فكرة رئيسة أخرى من أفكار راولز التي تنتمي إلى مجموعة الافكار المعاصرة كالعولمة، ونهاية التاريخ، وحوار الحضارات، وغيرها من الافكار التي عني بها باحثون كثر في الفكر الغربي المعاصر، هي فكرة العدالة خارج الحدود الوطنية التي تعني عند راولز " تصورا سياسياً عن الحق والعدالة يتفق مع مبادئ ومعايير القانون الدولي[1].
والممارسات الدولية" ، أي أنه يشير إلى تلك القوانين والمبادئ المشتركة بين جميع الشعوب، أي خارج الحدود الوطنية وهذه تصل إلى مدى يجب فيه أن تقيم المجتمعات الليبرالية علاقات مع المجتمعات غير الليبرالية، وحجة راولز هي أن قانون الشعوب لا يقتضي أن تكون جميع المجتمعات ليبرالية، بل يكفي أن تحترم الحد الادنى من الليبراليات التقليدية فقط، مثل حرية التعبير، وحرية العقيدة الدينية. وهذا ما أكده راولز بقوله : (إن قانون الشعوب "يؤمن بوجهة نظر سمحة وإن لم تكن ليبرالية ، ومن القضايا الجوهرية في السياسة الخارجية للمجتمعات الليبرالية أن تقرر إلى أي حّد يمكن قبول الشعوب غير الليبرالية) [2].

ويستعمل راولز كلمة شعوب بدلاً من كلمة دول، لانه وجد في الشعوب سمات تختلف عن سمات الدول، منها: أن الشعوب لا تحركها منافعها الخاصة، بل تحدد مصالحها الأساسية بشكل معقول من دون المساس بمصالح الشعوب الاخرى أخلاقيا ، أي أن الشعوب تمتلك جانبا

([1])جون راولز، **قانون الشعوب وعودة الى فكرة العقل العام**، ترجمة : محمد خليل محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1 ، 2007 ، ص17
([2])المصدر نفسه ، ص17 .

بخلاف الدول التي دأبت أن تكسب مصالحها حتى وإن كانت على حساب دول أخرى، وأن الشعوب لا تمتلك السيادة حتى في التعامل مع مواطنيها مما يعني أن الدول الكبرى والمنظمات الدولية تمتلك كامل الحرية في التدخل بشؤونها[1].

والدول هي " الطرف الفاعل في العديد من نظريات السياسات الدولية حول أسباب الحرب والحفاظ على السلام، وكثيرا ما ينظر إلى الدول على أنها عقلانية شديدة الحرص على قوتها، أي قدرتها على التأثير (دبلوماسيّاً ، واقتصاديّاً وعسكريا)على الدول الاخرى، وتعمل على تحقيق مصالحها الاساسية"[2] .

ويطرح راولز أفكاره خارج الحدود الوطنية عن طريق تقسيمه المجتمعات على قسمين :

1- **النظرية المثالية:** يناقش راولز في هذه النظرية إمكانية توسيع فكرة التعاقد الاجتماعية العامة لتشمل مجتمع الشعوب الديمقراطية الليبرالية والشعوب السمحة التي تتمتع بسمات معينة تجعلها مقبولة لتصبح جزء من مجتمع الشعوب[3].
2- **النظرية اللامثالية:** يندرج تحت هذه النظرية نوعين من المجتمعات، النوع الأول : مجتمعات ترفض فيها حكوماتها أن تحترم قانونا معقولا للشعوب يطلق عليها تسمية الدولً الخارجة على القانون، يناقش راولز فيها الإجراءات التي يمكن للشعوب الليبرالية والشعوب السمحة أن تلجأ إليها في مواجهتها لمثل هذه الدول، أما النوع الآخر: فهي المجتمعات المغلوبة على أمرها، وهي مجتمعات لها ظروف أقتصادية واجتماعية وتاريخية تجعل من الصعب عليها أن تصبح مجتمعات ليبرالية أو سمحة، ليضع راولز

([1]) فاتنة حمدي، **الليبرالية والآخر** - إنموذج الليبرالية في فكر جون راولز ونظرته إلى العلاقات بين الشعوب الليبرالية والآخر، الندوة العلمية المقامة في بيت الحكمة، حول كتاب قانون الشعوب لجون راولز، بغداد، بيت الحكمة ، 2006،ص8.
([2])جون راولز، **قانون الشعوب** ،المصدر السابق ، ص 47.
([3])جون راولز، **قانون الشعوب** ،المصدر نفسه ، ص 19.

الطريقة المثلى التي يجب أن تتبعها الشعوب الليبرالية والشعوب السمحة أتجاه هذه المجتمعات[1].

ويرى راولز أن هناك فكرتين أساسيتين تحثان على وضع العدالة خارج الحدود الوطنية الاولى: الشرور الجسيمة التي يعاني منها المجتمع الإنساني كالحرب غير المشروعة والقهر والاضطهاد الديني والحرمان من حرية الضمير والابادة والقتل الجماعي الذي ينتج عن الظلم السياسي، والفكرة الثانية: مرتبطة بالفكرة الاولى، وهي أن تلك الشرور ستختفي حينما تتخلص من كل أشكال الظلم السياسي عن طريق إتباع سياسات أجتماعية عادلة، وأقامة مؤسسات أساسية عادلة أو في الأقل سمحة.

ويحدد راولز مبادئ المساواة بين الشعوب مؤكدا أن مثل هكذا مبادئ "سوف تفسح المجال لأشكال متعددة للروابط التعاونية والاتجاهات بين الشعوب الا انها لن تصل إلى قيام الدولة العالمية (World state) " وهنا يوافق رولز الى ماذهب اليه (كانط) في كتابه السلام الدائم في الاعتقاد بأن "الحكومة العالمية ستكون حكومة طغيان قمعي أو إمبراطورية هشة ممزقة بحروب مدنية مستمرة عندما تحاول المناطق والثقافات المنفصلة أن تكسب استقلالها السياسي[2]. "

وبطريقة مماثلة للنهج الذي سار عليه راولز في (نظرية العدالة) عن طريق نظرته إلى المبادئ المتعارف عليها للعدالة بين شعوب حرة وديمقراطية ليصل إلى تحديد مبادئ لقانون الشعوب وهي ثمانية مبادئ:

1-الشعوب حرة ومستقلة، كل شعب يحترم حريات وأستقلال الشعوب الاخرى.

([1])محمد المصباحي، **فلسفة الحق** : كانط والفلسفة المعاصرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1 ، 2007، ص157.

([2])جون رولز، **العدالة كانصاف**، مصدر سبق ذكره ، ص 104

2-يجب على الشعوب أن تحترم المعاهدات والتعهدات.

3-الشعوب على قدم المساواة، وهي أطراف في الاتفاقيات التي تلتزم بها.

4-تحترم الشعوب واجب عدم التدخل.

5- الشعوب لها الحق في الدفاع عن النفس، ولكن ليس لها الحق في شن الحرب، أو التحريض عليها لأسباب غير الدفاع عن النفس.

6- تحترم الشعوب حقوق الانسان.

7- تلتزم الشعوب بقيود محددة في ممارسة الحرب.

8- يجب على الشعوب مساعدة الشعوب المغلوبة على أمرها التي تعيش تحت وطأة ظروف غير مؤاتية تمنعها من أن يكون لها نظام أجتماعي وسياسي عادل أو سمح[1] .

وفيما يخص توضيح هذه المبادئ نجد أن راولز يعترف أن هذه المبادئ ليست كاملة، أضف إلى ذلك أن راولز يرى أن هذه المبادئ تتطلب الكثير من الشرح والتفسير، وأن بعضها غير ضروري في مجتمع شعوب جيدة التنظيم كالمبدأ السابع الخاص بالسلوك في الحرب، والمبدأ السادس حول حقوق الانسان، أما المبدأ الرابع (مبدأ عدم التدخل) نجد أن راولز يعتقد بوجوب تقييده بضوابط وقيود في الحالة العامة للدول الخارجة على القانون، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ مناسب لشعوب منظمة بصورة أنه لا يصلح لمجتمعات شعوب غير جيدة وغير منظمة تكثر فيها الحروب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان[2].

وقسم راولز المجتمعات العالمية على خمسة أنواع هي:

1- الشعوب الليبرالية

2- الشعوب السمحة أو الهرمية التشاورية السمحة.

3- شعوب دول خارجة عن القانون.

([1])جون راولز، **قانون الشعوب** ، مصدر سبق ذكره ، ص 55.

([2])المصدر نفسه ، ص 55-56.

4- مجتمعات مغلوبة على أمرها، أي مجتمعات مثقلة بأحوال غير مؤاتية

5- مجتمعات السلطة المطلقة الخيّرة، أو مجتمعات المستبد العادل، وهي مجتمعات تهدف إلى الخير، وتحترم حقوق الإنسان، إلا أنها لا تعد شعوبًا ليبرالية أو سمحة؛ لأن أعضاءها محرومون من القيام بدور حقيقي في اتخاذ القرارات السياسية [1] .

هذا التقسيم للشعوب من قبل راولز هو محاولة منه لتحديد معالم قانون يحكم العلاقات بين الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية، وبالتحديد الشعوب التي يطلق عليها راولز تسمية الشعوب المقبولة، ويسمي راولز الشعوب الليبرالية والشعوب السمحة بـ(شعوب جيدة التنظيم)، أما الأنواع الباقية من المجتمعات يطلق عليها راولز تسمية (شعوب غير جيدة التنظيم).

وعن آلية العلاقة بين تلك المجتمعات نجد أن راولز يعمل على توسيع مجتمع الشعوب ففضلاً عن المجتمعات الليبرالية يحاول راولز أن يستوعب مجتمعات أخرى غير ليبرالية ولكنها سمحة، إذ تعد هذه المحاولة هي أهم ما قدمه راولز في (قانون الشعوب) والآلية التي أستخدمها لهذا الغرض هي آلية أو قاعدة (التسامح)، التي لا تعني عند راولز " فقط الامتناع عن ممارسة العقوبات السياسية – عسكرية أو اقتصادية أو دبلوماسية – بحمل شعب من الشعوب على أن يغير أسلوب حياته، قبول هذه المجتمعات بل يعني التسامح أيضا مع الشعوب غير الليبرالية كأعضاء مشاركين على قدم المساواة ولهم مكانة جيدة في مجتمع الشعوب لهم حقوق وعليهم التزامات معينة[2]. "

([1])جون راولز، **قانون الشعوب** ،المصدر السابق ، ص 18.

([2]) المصدر نفسه ، ص91.

ويذكر راولز أنموذجاً إفتراضياً لشعب هرمي سلامي خيالي سمح يمتلك الصفات المذكورة آنفا أطلق عليه تسمية (كازانستان)* الغرض من هذا الأنموذج القول بأن من الممكن وجود شعوب سمحة، وإذا التزمت المجتمعات السمحة بهذه الشروط يكون لزاما على المجتمعات الليبرالية أن تنظر إلى تلك المجتمعات على أنها أعضاء بنيّة صادقة في مجتمع للشعوب معقول، وهذا ما يعنيه راولز بالتسامح أو القبول[1] .

وعن آلية تعامل شعوب جيدة التنظيم أتجاه الدول الخارجة عل القانون يقترح رولز أن تتعامل شعوب جيدة التنظيم مع هذه الدول على وفق (قاعدة الحرب العادلة) إذ إن حقوق الانسان التي وردت في قانون الشعوب حقوق شاملة وجوهرية بالنسبة لهذا القانون، وعلى كل الشعوب الالتزام بها، بما في ذلك الدول الخارجة على القانون، ولمجتمع الشعوب الحق في تطبيق قانون الشعوب على الجميع، والتدخل في شؤون الدول التي تنتهك حقوق الانسان وهذا ما ذهب إليه (كانط) في كتابه مشروع السلام الدائم إذ يقول: " إذا لم يخضع شعب من الشعوب لألزام القوانين العامة ... فإن حربا تشن عليه من الخارج كفيلة بأن تحمله على الخضوع لتلك القوانين[2].

ويرى راولز أنه لا يمكن التسامح مع هذه الدول لأنها عدائية وخطرة، والشعوب الاخرى تكون في مأمن لو تغيرت أو أجبرت على التغيير، ويشترط راولز على شعوب جيدة التنظيم أن تسترشد "بقانون الشعوب"* في مواجهتها لنظم الحكم الخارجة على القانون، كي يحدد لها

* يحترم شعب (كازا نيستان)حقوق الإنسان، وتشتمل بنيته الأساسية نظاما هرمياً تشاورياً سمحا ، وبذلك يعطي لأعضائه دورا جوهرياً في صنع القرارات السياسية وعلى الرغم من أن النظام القانوني لكازانستان لا ينص على الفصل بين الدين والدولة، والاسلام هو الدين الغالب بحيث لايسمح لغير المسلمين أن يشغلوا المراكز العليا في السلطة السياسية أو أن يؤثروا على سياسة الحكومة وقراراتها الرئيسة بما في ذلك السياسية الخارجية إلا أن في الوقت نفسه يوجد تسامح تجاه الديانات الأخرى فاتنة حمدي، الليبرالية والآخر، المصدر السابق ، ص 108.

(1) فاتنة حمدي، **الليبرالية والآخر**، المصدر السابق ، ص 11

(2)إيمانويل كانط، **مشروع للسلام الدائم**، ترجمة: عثمان أمين، بغداد، دار المدى للثقافة والنشر، ط1 ، 2007،ص41.

الهدف الذي ينبغي أن تضعه في أعتبارها، والوسائل التي يجوز لها أن تلجأ إليها، وتلك التي يجب أن تتجنبها"[1].

ومما تقدم نجد **ان** اهم تجديد قدمه راولز في كتابه (قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام) هو محاولته لتوسيع مجتمع الشعوب ليستوعب شعوبا غير ليبرالية لكنها حسنة التنظيم ومقبولة.

الخاتـــمة

لقد كان البحث عن العدالة ومحدداتها بمثابة الشغل الشاغل للإنسان على مر العصور؛ فكانت العدالة غايته وهو بصدد البحث الدائم عن هويته في صياغة لنموذجه الحضاري. وما دمنا نعيش

([1])جون رولز، **قانون الشعوب**، ص 133.

*قانون الشعوب هو مرحلة جديدة من التطور الذي طرأ على القانون الروماني، فبعد أن اتسعت الامبراطورية الرومانية وازداد أعداد الأجانب سواء اللاتينيين الذين يعيشون في إيطاليا أو بقية الشعوب والأمم التي حكمتها الامبراطورية، أصبح قانون الألواح الاثني عشر غير صالح لحكم هذه الشعوب المختلفة العادات والتقاليد والطباع، ولذلك نشأت وظيفة الحاكم القضائي المختص بالفصل في منازعات الأجانب وسمي (البريتور) وبدأ البريتور باستخدام الحيلة القضائية في تطوير القانون الروماني ومحاولة تخفيف أحكامه الغليظة القاسية فظهر ما يسمى بقانون الشعوب وهو القانون الذي كان يستخدمه البريتور للفصل في منازعات الاجانب وكان هذا القانون يعتمد على ثلاث مصادر رئيسية هي : القانون الروماني بعد تخليه عن الشكليات والرسميات، والقانون اليوناني الخالي من الشكليات وكذلك مبادئ العدالة والقانون الطبيعي، فاتنة حمدي ، **قانون الشعوب مع مقالة عودة الى الفكر العام** ، ترجمة وتحقيق ناظم خلوصي وفاتنة حمدي ، بيت الحكمة ، ط1 ، 2006.

اليوم في هذا العصر الذي يتسم بالتحولات والتغيرات المتسارعة، فليس غريبا أن تكون مسألة العدالة هي أحد التساؤلات الحيوية التي تفرض نفسها أمام العقل بوصفها مطلباً معرفياً سياسياً وأخلاقياً في عصر تشكل التغيرات التقدمية الكبرى أهم معالمه وغياب العدالة الاجتماعية أحد مظاهره ومن هنا، فقد شكّلت نظرية راولز حول العدالة دافعاً قوياً إلى البحث في هذا الموضوع؛ نظراً لأهمية ما قدّمه هذا الفيلسوف من أفكار مهمة في مشروعه الفكري والفلسفي الذي كرّسه حول فكرة العدالة بوصفها إنصافا في داخل البنية القاعدية للمجتمع، إن الهدف من وراء عدالة كونية على نطاق دولي هو توسيع نطاق العلاقات بين الأمم والشعوب لتشمل الساحة الدولية ومن خلال البحث توصلنا الى جملة من النتائج نوجزها بما يلي :

1-اعتمد راولز لتحديد مبادئ العدالة التي يجب أن تخضع لها أنشطة المؤسسات الاجتماعية والسياسية في المجتمع المنظم بشكل جيد، على مقاربة بنائية متميزة تنطلق من الربط بين تصور معين للشخص وبين المبادئ الأولية للعدالة. ففيما يتعلق بمفهوم الشخص، اعتمد راولز في بنائه على مبدأ الأمر المطلق الذي وجده عند كانط، ونظر إلى هذا المبدأ بوصفه أحد المكونات الأساسية التي تندرج في تكوين فكرة الشخص ويدل مفهوم الشخص عنده على كل كائن يتمتع بحرية الإرادة والاختيار، ويتمتع بالقدرة على التصرف بطريقة عقلانية ومعقولة في نفس الوقت؛ ويعتبر جميع الأشخاص متساوين بالنظر إلى هذه الصفات.

2- وجد راولز أن مبادئ الأخلاق والعدالة هي قبل كل شيء نتاج الاختيارات العقلانية والقرارات التي يتخذها أشخاص يتمتعون بحرية الإرادة والاستقلال من أجل تنظيم علاقات بعضهم ببعض ومعنى ذلك أن مبادئ الأخلاق والعدالة لا توجد في استقلال عن تصورنا للشخص، وأن نظامها يقوم بالأساس على مبدأ الاستقلال الشخصي الذي يتحكم في ذلك التصور؛ ويفهم من ذلك أيضا أن مبادئ العدالة ليست من جملة الأشياء التي توجد هناك في العالم الخارجي، ولا يمكن بالتالي اكتشافها مثلما تكتشف الكواكب

في الفضاء، بل هي عبارة عن أبنية عقلية يشيدها أشخاص عقلانيون يتمتعون بحرية الإرادة والاستقلال.

3-حاول الفكر الليبرالي السياسي عند جون راولز أن يقدم عرضا أو أطارا للقيم العظمى (العدالة كإنصاف – المساواة السياسية – الحرية المدنية – المساواة المنصفة – الاسس الاجتماعية الاحترام الذات عند المواطنين ....الخ).

4-أن العدالة في فكر جون راولز هو مفهوم سياسي حر قائم بذاته ، يصوغ القيم السياسية والدستورية الاساسية ، فأن المصادقة عليه تشمل ماهو اقل بكثير مما هو موجود في عقيدة شموليه فالأمر يتمثل في كيفية صياغة مفهوم للعدالة في نظام دستوري اذ يصادق هذا المفهوم السياسي ايضا على الرغم من الاختلافات في نظراتهم الشمولية ، فراولز يبدا من الافكار الاساسية الخاصة بمجتمع ديموقراطي والتي تفرض عقيدة خاصة اوسع فراولز لايضع عقبات عقدية في سبيل الظفر بدعم اجماع متشابك معقول وله القدرة على الاستمرارية.

المصادر

أولاً – الكتب

1-إيمانويل كانط، **مشروع للسلام الدائم**، ترجمة: عثمان أمين، بغداد، دار المدى للثقافة والنشر، ط1 ، 2007

2-أمارتيا صن، **فكرة العدالة**، ترجمة مــازن جندلي، الدار العربية للعلوم ـ ناشــرون، ش. م. ل.، 2010.

3-جابر زايد السميري، **لفت النظر لما في مفهوم العدل الالهي عند المعتزلة** من المآخذ والخطر على العقيدة والنظر، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) ،المجلد الخامس عشر، العدد الاول، غزة ، ٢٠٠٧ ،.

4-جون راولز،**نظرية في العدالة** ،ترجمة ليلى الطويل .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١.

5-جون راولز: **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، ترجمة: حيدر الحاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1،بلا تاريخ نشر .

6- جون راولز، **قانون الشعوب وعودة الى فكرة العقل العام**، ترجمة: محمد خليل محمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1 ، 2007.

7-جون راولز، **في مفهوم العدالة**، ترجمة : محمد الهاشمي، مجلة مدارات فلسفية، العدد 13، الرباط، 2006.

8- جان مارك فيري، **فلسفة التواصل**، ترجمة : عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط 1، 2006.

9- جون سيتوارت ميل : **النفعية** ، ترجمة – سعاد شاهرلي حرار ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2012.

10- ديفيد جونستون، **مختصر تاريخ العدالة**، ترجمة: مصطفى ناصر، سلسة عالم المعرفة، العدد 387، إبريل 2012م، الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2012.

11- ستيفن ديلو وليموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني** ، ربيع وهبه ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة، 2010

12- علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات** ، د.ط ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٣٨.

13- عادل صابر راضي، **الفكر اللّيبرالي السياسي المعاصر**: جون رولز أنموذجا، مجلة الفلسفة، العدد العاشر، 2013.

14- غنار سكيريك ونلز غيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢.

15- فاتنة حمدي، **الليبرالية والآخر إنموذج الليبرالية في فكر جون راولز ونظرته إلى العلاقات بين الشعوب الليبرالية والآخر**، الندوة العلمية المقامة في بيت الحكمة، حول كتاب قانون الشعوب لجون راولز، بغداد، بيت الحكمة ، 2006.

16- فاتنة حمدي ، **قانون الشعوب مع مقالة عودة الى الفكر العام** ، ترجمة وتحقيق ناظم خلوصي وفاتنة حمدي ، بيت الحكمة ، ط1 ، 2006.

17- كولن فارلي، **مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة**، ترجمة: د. محمد زاهي بشير المغربي، د. نجيب المحجوب الحصادي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٨.

18- محمد المصباحي، **فلسفة الحق كانط والفلسفة المعاصرة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1 ، 2007.

19- مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ترجمة محمد هناد، مراجعة الزبير عروس وعبد الرحم بوقاف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ـ لبنان، 2009.

20- مراد وهبة، **المعجم الفلسفي** ، ط٥ ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

21- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤.

ثانياً – الرسائل الجامعية

1- سميرة دخيل الله محمود الأورزدي ، **العدل في النحو العربي**، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة أم القرى ، كلية علوم اللغة ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٦.

ثالثاً – المجلات العلمية

1- عادل صابر راضي، **الفكر اللّيبرالي السياسي المعاصر**: جون راولز أنموذجا، مجلة الفلسفة ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، العدد العاشر، 2013.

2- عزمي بشارة، **مداخل بشأن العدالة** : سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية ، العدد ١ ،المجلد الأول ، الدوحة ، ٢٠١٣.

3- د. عبد الباقي البكري ، **مبادئ العدالة ، مفهومها منزلتها ووسائل ادراكها** ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، تصدرها كلية القانون جامعة بغداد عدد خاص مايس ، 1984.

رابعاً - المصادر الاجنبية

1- John Rawls, Political Liberalism, New York, Colombia University Press, 1993 .

خامساً – المواقع الالكترونية

1- شيماء عبد العزيز الشامي **العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي** مقال نشر على الموقع الإلكتروني:
https://www.mominoun.com/articles

2-معجم اللغة العربية المعاصر:
http://www. almaany.com/ar/dict/ar-ar

3-محمد شقير ، **ماهيّة العدالة والجوهر الأخلاقي** :http://www.albadeeliraq.com/node/995.

4- مؤسسة مؤمون بلا حدود : https://www.mominoun.com/articles

5 -أصـــــل البلـــــدان الأنجلـــــو سكســـــونية وتاريخهـــــا : منشـــــور علـــــى الموقـــــع الالكترونـــــي :
https://ar.thpanorama.com/articles/cultura-general/pases-anglosajones-origen-e-historia-caractersticas-y-lista.html